

واقع وآفاق التبادل التجاري المغربي

د. وهراني مجدوب

أستاذ محاضر - ب -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم.

ملخص:

أثبتت التجارب الدولية، أن السبيل الوحيد لتأسيس كيان اقتصادي لمجموعة من الدول هو طريق التبادلات التجارية خصوصاً عند ما تكون تقع في نفس المنطقة مما يزيد من وتيرة ومعدلات التبادل التجاري الذي يلعب دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن في دول المغرب العربي قد لا تشكل التجارة البينية هذه المعادلة الراجحة .

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة ، والتي تهدف إلى إلقاء الضوء على واقع وآفاق التبادل التجاري بين البلدان المغربية.

الكلمات المفتاحية: التجارب الدولية، التبادلات، النمو الاقتصادي، البلدان المغربية.

Abstract :

International experiences prouve that to settle an effective economic union among economies is exchange, which will be enforced when these economies are sptially close .Therefore, commercial exchange flourish economic growth and facilitates devlopment. Yet intra-trade exchange between Maghreb economis is for away of these view.

The aim of this article is to look for possible is factors that hinder intra-trade exchange in this area.

Key words : International experiences, exchange, economic growth, Maghreb economis.

المقدمة :

أصبحت التكتلات والتجمعات الاقتصادية ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية، وهذا ينطبق إلى حد بعيد على الدول المغربية فأمام التحديات التي تشهدها هذه الأخيرة أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية وحقيقة تاريخية في عالم يتجه نحو

التعاون الاقتصادي المتبادل في إطار التكتلات الإقليمية، حيث تنزل الحواجز، أمام المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال.

برزت في ظل التحولات التي تعرفها الساحة الدولية تكتلات اقتصادية في إطار العملة، حيث تسعى إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات، وتجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولاً نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة، ما جعل دول جنوب المتوسط تسعى بدورها لإيجاد فضاء اقتصادي يحقق لها تصريف منتجاتها والإشباع بمنتجات الغير وفق معايير التكتلات الاقتصادية، لذا اتجهت البلدان المغاربية (الجزائر، المغرب وتونس) مثل بقية دول جنوب المتوسط إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حلول للالتزامات المالية والاقتصادية التي تعاني منها، حيث رأت في الشراكة ضرورة حتمية حتى تستطيع مواكبة العصر وتحقيق رغبتها المتمثلة في تحرير تجارتها الخارجية التي تعتبر المتنفس الوحيد للاقتصاديات الوطنية، التي تسمح بالانفتاح على العالم الخارجي ودخول الأسواق العالمية.

وفي سياق الاتجاه نحو الشراكة الثنائية مع وجود فارق كبير في المستوى الاقتصادي بين الضفتين نجم عن ذلك بعض التنازلات الإرادية وغير الإرادية لصالح الطرف الأوروبي باعتباره الطرف الأقوى في المعادلة مما شكل تكلفة اقتصادية يمكن لدول المنطقة تجنبها أو التقليل من حدتها وذلك لا يتم إلا بالعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي، الذي من خلاله يمكن تجنب هذه التكلفة أو تخفيضها على الأقل ومن هذا المنطلق يظهر لنا جليا ضرورة إيجاد الصيغ والآليات المناسبة والمساعدة على تحريك عجلة التكامل الاقتصادي المغاربي و قد أثبتت التجارب أن نسب التبادل التجاري المرتفعة بين مجموعة من الدول ذات الخصائص الاقتصادية المشتركة كانت من أهم الأسباب القوية في ظهور أهم التكتلات الاقتصادية .

وفي هذا السياق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهرى التالي:

ماهو واقع وآفاق التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي؟

ولإجابة على هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

- 1- التبادل التجاري المغاربي.
- 2- تطور المبادلات التجارية المغاربية.
- 3- متطلبات تفعيل التجارة البينية للمجموعة المغاربية.

1- التبادل التجاري المغربي:

1-1 التبادل التجاري والنمو:

يعتبر التبادل التجاري أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة و ما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، "دنيس روبرتسون" أول من أشار إلى أن الصادرات كانت محرك للنمو وذلك في مقالة نشرها عام 1940، وبعده حاول "نوركسه" أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في الأفطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر¹ وفي وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي أوضح عدد من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة والنمو، حيث أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ كان أثر ذلك واضح على الارتباط بين الصادرات وهذا النمو، كما بينت الأدبيات أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تقود إلى نمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأفطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا.

إن نظرية النمو الداخلي بالغة الدقة للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، كذلك تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج وتقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر للاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية وتحقيق تخصص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقلص منتجات وخدمات جديدة وهذا ما يعزز النمو والتنمية نتيجة تحرير التجارة.

تعمل نظرية النمو الداخلي بعمق وتبحث بشكل تفصيلي على التقليل بشكل دقيق من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو في الأجل الطويل، بشكل محدد تبحث هذه النظرية في تفسير كيفية خلق الآثار الخارجية الناتجة عن التغير التكنولوجي الداخلي.

¹ - خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1 عمان 2006 ص 38.

نستنتج مما ورد سابقاً أن تحرير التجارة ورفع العوائق يساهم في رفع معدلات النمو وإن كان على المدى الطويل وإذا أسقطنا هذه الجزئية على الدول المغاربية نجد أن الاقتصاديات المغاربية تبنت التحرير التجاري وإن كان بدرجات متفاوتة وبالتالي نستطيع طرح تساؤلين وهما هل ساهم فعلاً التحرير التجاري في النمو والتنمية للدول المغاربية وهذا التساؤل لا جواب عليه في هذا المقام لأنه وبكل بساطة لا يعني الإشكالية الأساسية التي يدور حولها هذا المقال، بينما الطرح الثاني وهو بيت القصيد مفاده مدى انعكاس تحرير التجارة على التبادل التجاري بين دول المغرب العربي وهل يمكن له أن يعجل في تأسيس إتفاقيات التجارة الحرة المغاربية ؟

2-1 واقع التجارة البينية المغاربية:

تتميز الاقتصاديات المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات، المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا، المعادن والفوسفات أساساً والنسيج- فيما يخص المنتجات الصناعية- بالنسبة للمغرب. كما أنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً فالتجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا²، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساساً مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساساً نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول، وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ما عدا تونس والمغرب وموريتانيا.

فتونس تقترب من الاكتفاء الذاتي، وأما المغرب فقد عرف أزمة غذائية مما زاد من حجم وارداته من القمح، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغاربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80%، وهي أول مستورد في العالم للقمح. وبالتالي يعاني المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا، ويؤدي التخصص الكبير لهذه البلدان (الطاقة بالنسبة

²- الموسوعة الإلكترونية، موقع ويكيبيديا على الشبكة الإلكترونية تاريخ الإطلاع 15-01-2017.

للجزائر وليبيا، الزراعة والمواد المصنعة البسيطة بالنسبة لتونس والمغرب) إلى الاعتماد على الخارج لإمدادها بحاجياتها من المواد المصنعة مما حال دون تطوير التجارة البينية.

هذا الطغيان في منطق السيادة والتواضع في الأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي. والغريب أن الأدبيات المغاربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي وضرورة تنشيطه وكأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل.

تعتبر التجارة الحرة محرك أساسي لأي تكتل اقتصادي مبني على حرية الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع وحرية انتقال رؤوس الأموال في مابين دول التكتل وهذا لا ينعكس على البلدان المغاربية كمجموعة إقليمية فالتبادل التجاري بين دول المغرب العربي يبقى محدودا رغم التطور النسبي الذي شهدته في السنوات الأخيرة إلا أن العلاقات التجارية موجودة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى الوقت الراهن، فعلى سبيل المثال خلال الفترة الممتدة من 1988-1994 زادت حركية التجارة البينية المغاربية فمن أجل توسيع التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي عملت كل واحدة إلى سد العجز الحاصل في الحاجيات الضرورية للبلد الآخر، باعتبار هذه البلدان توفر لبعضها، بعض الموارد الأساسية، منها الطاقوية و المعدنية والفلاحية، فواردات المغرب مثلا بحسب أهمية المنتجات المستوردة من باقي البلدان المغاربية حيث يأتي المغرب في المرتبة الأولى من حيث الواردات التي تصل مع الجزائر الى 69.19م.د و مع تونس حوالي 48.9م.د، و مع موريطانيا 3.88م.د، و مع ليبيا 44.24م.د³

³ - نشرة الإحصائيات والتعاونيات في المغرب، 2008 ص 15 .

الجدول رقم 01: واردات الدول المغاربية البينية خلال الفترة 1988 – 1994، مليون دولار أمريكي

-	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
المغرب	-	69.19	48.9	162.1	3.83
الجزائر	63.8	-	109.63	8.73	23.02
تونس	28.32	94.65	-	94.65	2.18
ليبيا	66	6.23	44.24	-	0
موريتانيا	0.77	2.21	0.28	0	-

الجدول رقم 02: صادرات الدول المغاربية البينية خلال الفترة 1988 – 1994
الوحدة: مليون دولار أمريكي

-	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
المغرب	-	69.19	48.9	162.1	3.83
الجزائر	63.8	-	109.63	8.73	23.02
تونس	28.32	94.65	-	94.65	2.18
ليبيا	66	6.23	44.24	-	0
موريتانيا	0.77	2.21	0.28	0	-

المصدر: نشرة الإحصائيات والتعاونيات في المغرب، لعام 2008

باعتبار هذه المرحلة تزامنت مع التقارب المغاربي من خلال تأسيس إتحاد المغرب العربي الذي لم يتوج بأي إتفاقية تجارة حرة أو إتحاد جمركي ما بين دول المغرب العربي مما جعل هذا الإتحاد المزعوم فارغ المضمون بحيث لم يرق بعد وإلى غاية الآن لمستوى التكتلات الاقتصادية التي تجتمع على تحقيق مصالحها المشتركة هذا من جهة ومن جهة أخرى هذا ما يفسر ضالة المبادلات

التجارية بين دول المنطقة رغم الإمكانيات المتوفرة، بعبارة أخرى أن الفرص المتاحة و الإمكانيات لا تعكسها حجم المبادلات التجارية بين الاقتصاديات في المغرب العربي.

تسجل التجارة البينية في الدول المغاربية أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز 3%

بالمقابل تمثل التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي 60% و 22% بين دول المجموعة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا و 20% بين دول السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية وبرز ضعف نسبة التبادل التجاري في المغرب العربي ليس فقط مع المجموعات الاقتصادية المتطورة بل ضعفها لا يقارن حتى مع تجمعات اقتصادية أفريقية إذ تصل نسبة التبادل التجاري البيني في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما يعادل 20% من التجارة البينية⁴

وما يميز العلاقات التجارية الخارجية لدول المغرب العربي، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول لدول المنطقة منفردة، حيث تصل نسبة التبادل التجاري لتونس مع الاتحاد الأوروبي 60% وكذلك الشأن بين الجزائر وهذا الاتحاد الذي يأخذ حصة 50% تقريبا من حجم المبادلات التجارية مع الخارج، بقيمة تفوق 40 مليار دولار بينما المغرب يصل حجم التبادل التجاري له مع الاتحاد الأوروبي 70% من إجمالي مبادلاته مع العالم الخارجي كما يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لموريتانيا لا سيما في قطاع الصيد البحري⁵ إن هذه النسب التجارية المرتفعة مع الشريك التجاري المشترك لدول المنطقة المغاربية، لها أسبابها الخاصة والعامة على سبيل المثال لا الحصر العامل التاريخي و الموقع الجغرافي وكذلك درجة التطور والتقدم والتنوع التكنولوجي والصناعي التي يتمتع بها الكيان الاقتصادي الأوروبي، هذا يعكس درجة التبعية التجارية والاقتصادية لدول المنطقة المغاربية لا الشريك التجاري، إن التنوع في الشركاء التجاريين من شأنه أن يخفف من درجة هذه التبعية ولو بدرجات أقل ففي 2014 تصدرت الصين المرتبة الأولى لشركاء الجزائر للمبادلات التجارية والفكرة أنه بإمكان دول المنطقة المغاربية بتخفيض نسبي في نسب التبادل

4- الحسن عاشي، الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مقال منشور بيومية الحياة اللبنانية 12 فيفري 2012.

5- مصطفى القلعي، الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي، مقال منشور يوم 13-05-2016 على موقع يومية العرب الصادرة في لندن

التجاري المرتفعة مع الشركاء التقليديين (الإتحاد الأوروبي) مثلا في حالة الرفع من حجم المبادلات التجارية البينية المغاربية التي تعتبر الأضعف عالميا إن لم نقل إقليميا.

3-1 معوقات وصعوبات التبادل التجاري المغاربي:

نتيجة لمفهوم التكتلات الاقتصادية الذي أصبح يتجه إليه العالم، ظهر إلى الوجود اتحاد المغرب العربي في فبراير 1989 حيث كان الهدف من إنشائه، توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة، التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة القائمة على أساس المنافسة ومنذ تأسيس هذا الاتحاد وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات التي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها غير مفعلة وغير مطبقة على أرض الواقع، ومن أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية للتبادل الحر الممهدة لخلق سوق مغاربية مشتركة، لم ترى النور إلى يومنا هذا، نظرا للكثير من الصعوبات والعوائق من أهمها:

- استمرار وجود الخلافات السياسية المعروفة واختلال الهياكل الاقتصادية، يمثل عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات وتفعيل الاتفاقيات المشتركة حول تطوير التجارة البينية المغاربية⁶.

- طبيعة أنظمة الإنتاج السائدة في دول المنطقة وغياب إستراتيجية واضحة لتفعيل وتطوير التجارة البينية.

- الهيمنة الأوروبية على هيكل التجارة الخارجية لدول المغرب العربي على حساب المبادلات التجارية البينية، خاصة في ظل اتفاقيات الشراكة المنفردة لدول المغرب مع الاتحاد الأوروبي.

- يشكل اختلاف الاختيارات التنموية والسياسات الاقتصادية جانبا آخر من هذه العوائق، خصوصا سياسات الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية من جهة والانفتاح في السوق وتحرير التجارة من جهة أخرى، حيث تساهم عوائق الحدود المغلقة وحواجز الجمارك وغياب البنية

6- فيصل بملولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات.

الدولية الاقتصادية الراهنة، الموقع الإلكتروني:

<http://revues.univ-ouargla.dz>

تاريخ الإطلاع 25-10-2016

التحتية التي من شأنها تسهيل حركة البضائع والأشخاص في إضعاف التجارة البينية لدول المغرب العربي.

- تصنف دول الاتحاد المغاربي في خانة الدول ضعيفة التنوع الإنتاجي، فتنوع بنية الإنتاج من شأنه أن يعزز التبادل التجاري البيني حيث أثبتت دراسات عدة ترابطا قويا بين مؤشر التجارة البينية غي رقعة اقتصادية معينة ومؤشر التنوع في هياكل الإنتاج، إلى جانب ضعف المزايا النسبية الديناميكية مع توافر المزايا النسبية الساكنة⁷.

- التنظيم والتسيير السائد في موانئ دول المغرب العربي بدوره يشكل عقبة حقيقية أمام التبادل البيني للمجموعة المغاربية، بحيث العديد من الدراسات تبرز ذلك بدليل أن البضائع المحملة في الحاويات تظل مركونة في الموانئ 20 يوما بالجزائر و18 يوما في تونس و11 يوما في المغرب .

- المستوى المرتفع للرسوم و التعريفات الجمركية والتعقيد المرتبط ببنية التعريفات حيث متوسط التعريفات يصل إلى 19% في الجزائر 26.2% في المغرب و 31.7% في تونس⁸ .

- تعتبر شبكة النقل البري بما في ذلك الطرقات والنقل بالسكك الحديدية الأكثر ضعفا بين دول المنطقة و الأقل جودة في المجموعات الاقتصادية ذات الرقعة الجغرافية الواحدة في العالم مما يعيق حركية نقل السلع والبضائع بين دول المنطقة.

- عدم وجود تعريف جمركية موحدة ولا قانون تجاري يمنح امتيازات لتشجيع وتنشيط حركة التجارة بين البلاد المغاربية، على غرار ما هو معروف عند المجموعات والتكتلات الاقتصادية، مما يحول دون تحقيق تسب عالية في التبادل التجاري المغاربي.

- غياب اتفاقيات تجارية تفضيلية متعددة الأطراف بين الدول المغاربية باعتبارها النواة الأساسية لتشكيل منطقة للتبادل الحر بين مجموعة من الدول وضعف التنسيق في السياسات التجارية بين دول المنطقة.

⁷ - بشير مصيطفى، نحو اتحاد اقتصادي مغاربي، مقال منشور في جريدة يومية الحياة اللندنية بتاريخ: 13-05-2015.

8 - عبد الفتاح الصادقي، محمد لبيب، جريدة الأعلام، موقع ستار تايمز

<http://www.startimes.com>

تاريخ التصفح: 21-11-2016.

في ظل غياب معالم لسوق مغربية مهيكلة، ومنطقة للتبادل الحر تسهيلا للتجارة البينية وتنقل الأشخاص يتعذر على دول المنطقة، تحقيق الأهداف المسطرة لمؤسسة إتحاد المغرب العربي منذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمن.

2- تطور المبادلات التجارية المغربية:

تعد هزالة المبادلات التجارية البينية في المنطقة المغربية - كما بينا سابقا - بحد ذاتها عائقا لتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي المغربي، إذ تعتبر المبادلات التجارية مدخلا رئيسيا للوصول إلى هذا الهدف.

1-2 المبادلات الجزائرية المغربية :

تلعب الجزائر دورا حيويا في التبادل التجاري المغربي إن لم نحزم بأنها المحرك الأساسي للعلاقات التجارية المغربية حيث تربطها علاقات تجارية مع كل دول المغرب العربي دون أي استثناء في ظل تغييب اتفاقية عامة تشمل جميع هذه البلدان ونظرا لحجم الاقتصاد الجزائري الذي كان ولا يزال من أهم الاقتصاديات في المنطقة حيث تغذي الصادرات الجزائرية و وارداتها من وإلى دول المنطقة الحركية التجارية المغربية حيث تتمثل صادرات الجزائر أساسا في المحروقات (غاز البوتان المميع ، غاز طبيعي خام ، زيت البترول ، أمونياك ، الزنك ..) إضافة إلى المواد الغذائية المتمثلة في (زيت عباد الشمس ، السكر ، التمور ، المياه ، المشروبات ، الجبن ،....) و كذا الأدوية و المواد المصفحة للحديد و الصلب .

فقد بلغت مداخل صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد مبلغ 1.48 مليار دولار سنة 2011 مقابل 1.28 مليار دولار سنة 2010 أي بارتفاع 15.46%⁹ .

بينما بلغت الواردات الجزائرية لدول المغرب العربي ما يعادل 677 مليون دولار أمريكي سنة 2011 مقابل 544 مليون دولار أمريكي سنة 2010 أي بارتفاع 24.5%¹⁰ .

خلال العشرة الماضية كان هناك تطور ملحوظ في حجم التبادل البيني المغربي وإن كان في العموم لا يمثل ولا يعبر عن الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة وبالأخص الجزائر والمغرب

⁹ -تقرير المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي لسنة 2010 .

¹⁰ - الديوان الوطني للإحصاء

باعتبارهما الاقتصاديين الأكثر ديناميكية في المنطقة وبدرجة أقل تونس ويمكن أن نعاين التطور من خلال تطور حجم المبادلات الجزائرية مع كل من المغرب وتونس خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2007 وذلك ما يوضحه الجدول رقم 03 والجدول رقم 04 الموالين:

الجدول رقم 03: التبادل التجاري الجزائري -المغربي للفترة 2007-2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	169	178	148	167	218	318	388	680
الواردات	4	6	17	20	37	80	50	66
الميزان التجاري	165	172	131	147	181	238	338	620

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) الجمارك الجزائرية، 2008

الجدول رقم 04: التبادل التجاري الجزائري - التونسي للفترة 2007-2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	75	87	84	80	168	73	106	208
الواردات	43	60	102	91	110	120	172	65
الميزان التجاري	32	27	18-	11-	58	47-	66-	143

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) الجمارك الجزائرية، 2008

يعتبر المغرب خلال الفترة المعنية الشريك التجاري الأول في المنطقة المغاربية للجزائر بتطور ملحوظ من 169 مليون دولار عام 2000 ليصل 688 مليون دولار في عام 2007 ويميزان تجاري لصالح الجزائر مقدّر بـ 620 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي تونس في المرتبة الثانية من حيث حجم التبادل التجاري الجزائري -التونسي في المجموعة المغاربية، رغم هذا التطور الملحوظ الذي يبقى ضعيفا مقارنة مع حجم التجارة الجزائرية مع مجموعات اقتصادية أخرى كالإتحاد الأوروبي، فانقل حجم التبادل بين الجزائر وتونس من 75 مليون دولار في سنة 2000 ليصل إلى 208

مليون بميزان تجاري لصالح الجزائر بحجم 143 مليون دولار أمريكي وبالتالي الجزائر خلال هذه الفترة تعتبر المورد الأساسي في المنطقة المغاربية 888 مليون دولار أمريكي كما أن واردات الجزائر من المنطقة تبقى محدودة وباعتبار الجزائر ذات ميزة نسبة طاقة فصادرات الجزائر للمنطقة المغاربية بالأخص تونس والمغرب تتمركز بدرجة أكبر حول موارد الطاقة والمحروقات، ولمعرفة حجم التبادل الجزائري المغربي ومكانته مع حجم التجارة الخارجية للجزائر الجدولين (5) و (6) الموالين يعبران عن التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الجغرافية:

الجدول رقم 05: التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الجغرافية (الواردات) للفترة 2014-2015، الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2014	2014	2015	2015	التغير
المناطق	القيمة	%	القيمة	%	
الإتحاد الأوروبي	29684	50.67	25344	49.21	14.62-
مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد)	8436	14.40	7353	14.28	12.84-
بلدان أوروبية أخرى	886	1.51	1220	2.37	37.70
أمريكا الجنوبية	3815	6.51	2818	5.47	26.13-
آسيا	12619	21.54	11830	22.97	6.25-
البلدان العربية (خارج الاتحاد)	1962	3.35	1912	3.71	2.25-
المغاربي					
بلدان المغرب العربي	738	1.26	674	1.31	8.67 -
البلدان الأفريقية	440	0.75	350	0.68	20.45-
المجموع	58580	100	51501	100	12.08-

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) الجمارك الجزائرية، 2016.

الجدول رقم 06: التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الجغرافية (الصادرات) للفترة 2014-2015، الوحدة: مليون دولار أمريكي

المناطق	السنة	2014	2014	2015	2015	التغير
		القيمة	%	القيمة	%	
الإتحاد الأوروبي		40378	64.21	25801	68.28	-36.10
مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية) خارج الاتحاد)		10344	16.45	5428	14.36	-47.53
بلدان أوروبية أخرى		98	0.16	37	0.10	-62.24
أمريكا الجنوبية		3183	5.06	1575	4.17	-50.52
آسيا		5060	8.05	2619	6.93	-49.37
البلدان العربية (خارج الاتحاد المغاربي)		648	1.03	628	1.66	-3.09
بلدان المغرب العربي		3065	4.87	1607	4.25	-47.57
البلدان الأفريقية		110	0.17	92	0.24	-16.36
المجموع		62886	100	37787	100	-39.91

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) الجمارك الجزائرية، 2016.

يظهر جليا من الجدولين أعلاه تراجع حجم التجارة الجزائرية مع العالم الخارجي على العموم في سنة 2015، هذا يعود إلى تراجع صادرات الجزائر المكونة أساسا من المحروقات إن لم نقل من الكمية فالمؤكد من القيمة بانخفاض رهيب لسعر برميل النفط في الأسواق الدولية، حيث كان أثر ذلك على الواردات معتبرا، وذلك بتبني السلطات سياسة تخفيض الواردات ابتداء من 2014 كسياسة إستباقية لمواجهة العجز المالي والتجاري المتوقع في 2015، وبدوره تأثر حجم التبادل التجاري للجزائر مع منطقة المغرب العربي فبعد أن صدرت الجزائر للمنطقة ما يفوق 3 مليار دولار في 2014 تراجعت صادراتها للمنطقة في السنة الموالية ب 1.6 مليار أي بحوالي 47.57 % بالمقابل يمثل التبادل التجاري (صادرات) للجزائر مع دول المغرب العربي فقط 4.25 % في 2015 متراجع بنصف نقطة مئوية عما كان عليه في 2014 إلا أن الميزان التجاري مع المنطقة يبقى لصالح الجزائر فوارداتها من من دول المغربي مثلت 1.31 % فقط، وبالتالي لا تمثل دول المغرب العربي الشركاء التجاريين الأوائل للجزائر

وهذا لضعف وضآلة المبادلات التجارية لدول المنطقة وافتقارها للتنوع إلا أنه يمكن أن تتطور خصوصا أن كل من المغرب وتونس من الشركاء الأساسيين إقليميا.

حسب البيانات الإحصائية لسنة 2015 الصادرة عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك في الجزائر احتلت تونس المرتبة 11 في قائمة تضم 14 دولة تمثل أهم الشركاء التجاريين لصادرات الجزائر بحوالي 856 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل 2.27% من إجمالي الصادرات بالمقابل تراجعت صادرات الجزائر للمغرب التي احتلت المرتبة 13 ما قبل الأخيرة أي 13 ب 667 مليون دولار أمريكي ما يمثل 1.77% من إجمالي الصادرات وما يفسر تقدم تونس على المغرب بمرتبتين هو الاتفاق التجاري التفضيلي بين الجزائر وتونس الموقع سنة 2009، وتبعا لنفس البيانات لم تظهر كل من تونس والمغرب وباقي دول المنطقة (ليبيا وموريتانيا) في قائمة أهم الدول الموردة للاقتصاد الجزائري لسنة 2015 حيث تحتل الصين المرتبة الأولى وهذا ما يدل على ضعف التجارة البينية للدول المغاربية ، لكن الملفت أن الجزائر تربطها علاقات تجارية مع كل دول المنطقة باعتبار البنية للدول المغاربية له من الإمكانيات التي من شأنها أن تساهم في حركية التجارة المغاربية، بدليل أن الجزائر تعتبر الشريك التجاري الأول على المستوى المغاربي والإفريقي للمغرب وهذا ما يوضحه الجدولين (07) و(08) على التوالي:

الجدول رقم (07): البنية الجغرافية للصادرات المغربية إلى القارة الأفريقية.
الوحدة: مليون درهم مغربي

النسبة	التطور	2014	2013	2012	2011	2010	
1.5+	66+	4531	4465	4897	3368	3321	بلدان اتحاد المغرب العربي
0.8-	15-	1770	1785	1999	1899	1163	الجزائر
27.7+	341	1570	1229	1152	826	631	موريتانيا
18.8+	140+	885	745	1046	903	1208	تونس
56.7-	400-	306	706	700	240	319	ليبيا
6.6+	795+	12758	11963	12793	7577	7462	البلدان الأفريقية
5.2+	861+	17289	16428	17690	11445	10783	مجموع الصادرات إلى أفريقيا

المصدر: مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28 - أوت 2015 ص 15.

الجدول رقم (08): البنية الجغرافية للواردات المغربية من القارة الأفريقية، الوحدة: مليون درهم مغربي

النسبة	التطور	2014	2013	2012	2011	2010	
+2.0	+251	13083	12832	12013	11085	9579	بلدان اتحاد المغرب العربي
+3.3	+357	11161	10804	9725	8687	7055	الجزائر
-8.3	-157	1730	1887	2080	2280	2142	تونس
+42.3	+55	185	130	203	110	372	ليبيا
-36.4	-4	7	11	5	8	10	موريتانيا
+1.9	+131	7183	7052	7650	7957	8008	البلدان الأفريقية
+1.9	+382	20266	19884	19663	19042	17587	مجموع الواردات من أفريقيا

المصدر: مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28 - أوت 2015 ص 15.

يظهر التوزيع الجغرافي للواردات المغربية احتلال الجزائر الصدارة حيث بلغت نسبة واردات المغرب من الجزائر 55.1% من مجموع الواردات من القارة الأفريقية متبوعة بتونس ب 8.5% مع العلم أن هذه الأخيرة يربطها مع كل من مصر والأردن اتفاقية للتبادل الحر أو ما يسمى باتفاقية

أغادير، وتشكل هذه الواردات بالخصوص من الغاز النفطي والمحروقات الأخرى المستوردة أساسا من الجزائر.

تربط المغرب علاقات تجارية قوية مع الجزائر قابلة للتطور، إذ ما وضعت المشاكل السياسية على جانب (قضية الصحراء الغربية) وهذا مطلب السلطات في الجزائر أساسا، وإذا كان للعلاقات السياسية دور مهم للعلاقات الاقتصادية فالتوجه السياسي اليوم هو بناء دبلوماسية اقتصادية قوية مع الشركاء لضمان المصالح الإستراتيجية للدول.

يعتبر المغرب المورد الأساسي في المنطقة المغاربية لموريتانيا حيث تستوعب سوق هذه الأخيرة ما يقارب 1.6 مليار درهم مغربي لارتباط البلدين باتفاقيات تجارية ثنائية ولكن الصادرات الموريتانية نحو هذا البلد محتشمة وهذا يرجع لضعف التنوع الاقتصادي لموريتانيا والمنطقة المغاربية عموما، فرغم التطور النسبي الملحوظ في حجم التبادل التجاري المغاربي إلا أنه من أضعف النسب مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى.

2-2 الإجراءات المتخذة لتفعيل التجارة البينية المغاربية:

تشكل التجارة سبيلا لتحقيق النمو الذي يعد عاملا حيويا لتقليص الفقر. فالبلدان التي عكفت على تقوية صلاتها وروابطها بالاقتصاد الدولي بتجمعات اقتصادية من خلال التجارة والاستثمار هي البلدان التي حققت بصورة اعتيادية نموا بمعدلات سريعة، لم تتمكن بعض البلدان المنخفضة الدخل من جني ثمار العولمة بسبب ضعف قدراتها فيما يتعلق بالتجارة مثل تردي أوضاع البنية الأساسية وقصور السياسة التجارية المعتمدة، ففي ظل الإبقاء على حواجز تجارية ضخمة في البلدان المنخفضة الدخل، مثل الحواجز غير الجمركية، تؤدي تلك الحواجز إلى الإطاحة بقدرة المصدرين في هذه البلدان على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية على حد سواء¹¹

يمكن أن تخلق اتفاقيات التجارة الإقليمية أو الثنائية فرصا للتجارة قد لا تتوفر من خلال نظام التجارة المتعدد الأطراف، وغالبا ما يكون من الأسهل تحقيق تحرير تبادلي للتجارة في ظل عدد أقل من المشاركين المتزمين، كما تتمتع اتفاقيات التجارة الإقليمية (الثنائية) بمرونة التصدي للمشكلات والقضايا التي لا يتم التعامل معها بشكل جيد في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، فمثلا عادة

11- البنك العالمي، الموقع الدولي:

ما تتجاوز الاتفاقيات الإقليمية بمجرد التخفيض الهائل للرسوم الجمركية لتتضمن الجهود الرامية إلى الحد من المشكلات المتعلقة بالمعايير ، الجمارك والتجارة عبر الحدود، واللوائح المنظمة للخدمات ومعالجة القواعد العريضة المتعلقة بتحسين المناخ العام للاستثمار وزيادة على ذلك غالبا ما تشكل اتفاقيات التجارة الثنائية جزءا من جهود اقتصادية وسياسية في مجال التعاون الثنائي أو الإقليمي وفي الإطار جاء الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس مجسدا هذا التوجه مثل هكذا تعاون الذي من شأنه أن يعزز التبادل التجاري البيني في المنطقة المغاربية إذ ما احتدت كل دولة مغربية مع أخرى مثل هذا النوع من الاتفاقيات.

2-1-2 الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس:

يشكل الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس نقلة نوعية في دعم الركائز الأساسية التي تحكم العلاقات التجارية بين البلدين، فالاتفاق يعتبر إطارا قانونيا يكفل تحفيز رفع حجم المبادلات التجارية والتمهيد لأفق سوق موحدة بين البلدين وتشجيع الاستثمار المشترك، وقع الاتفاق بين الجمهوريتين الجزائرية والتونسية مطلع عام 2009 وأصبح ساري المفعول في بداية 2010 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 10-12 المؤرخ في 11-01-2010 حيث يسعى هذا الاتفاق إلى تطوير العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري من خلال دعم وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز عوامل التكامل والاندماج بين الاقتصاد الجزائري والتونسي، كما يهدف هذا الاتفاق التفاضلي إلى إعفاء المنتجات الواردة في هذا الاتفاق ذات المنشأ الجزائري والتونسي من كافة الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخول المنتجات المعنية في الاتفاق إلى الإقليم الجزائري أو التونسي¹² وتحدد الإشارة أن الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاق التجاري التونسي الجزائري لا تسري على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في أي من البلدين، في الواقع سمح هذا الاتفاق التجاري في تحسين مستويات التبادل التجاري بين البلدين و سبق أن أشرنا إلى ذلك من خلال الإحصاءات المقدمة أعلاه ولكن ليس بالقدر المطلوب لأن مثل هكذا اتفاق عادة ما يواجهه عوائق وصعوبات مفتعلة من الأطراف المتعاقدة ولكن هذا في منطقتنا المغاربية فقط فعلى سبيل المثال لا الحصر واجه أحد المصدرين

¹² - المادة 1 والمادة 2 من الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس الجريدة الرسمية العدد 12 ص 04.

الجزائريين اتجاها تونس في 2016 منعا صارما من طرف الجمارك التونسية بإيعاز من وزارة التجارة التونسية، رغم أن المنتج المصدر يدخل في الاتفاق التجاري بين البلدين وبالتالي هناك إشكال يبقى مطروح في كيفية تفعيل مثل هكذا اتفاقيات من خلال إشراك جميع المؤسسات و الهيئات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة في تفعيل التجارة البينية بين دول المنطقة و على رأسها المنظومة الجمركية.

2-2-2 اتفاقية أغادير للتبادل الحر:

تضم اتفاقية أغادير إلى جانب مصر والأردن بلدين من المغرب العربي وهما تونس والمغرب وبالتالي تنضوي هذه الاتفاقية إلى مصف الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ولكن بما أنها تضم كل من تونس والمغرب من شأنها أن تساهم بشكل أو آخر في دعم التبادل التجاري بين المغرب وتونس على الأقل في القطاعات التي تشملها الاتفاقية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 25 يناير 2004 والهدف منها إقامة منطقة للتبادل الحر كمرحلة أولى في إطار عام وهو التوجه لسوق عربية مشتركة حيث تم الاتفاق على الإعفاء الكلي 100% بالنسبة للسلع الصناعية المتبادلة بين دول الاتفاقية بالمقابل تم الاتفاق على تحرير المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة كما تبحث الاتفاقية في تنفيذ مشروع لربط الدول الأعضاء بشبكة نقل لزيادة التبادل التجاري بين دول الاتفاقية في إطار تطوير الجانب اللوجستي للإشارة ابتداء من 04-04-2016 انضمت إلى الاتفاقية كل من لبنان وفلسطين وبالتالي يمكن لباقي الدول المغاربية أن تستفيد من مزايا هذه الاتفاقية بانضمامها إليها، بالخصوص الجزائر التي أصبحت قادرة على أن تقدم سلع صناعية كالسيارات والأجهزة الإلكترونية بنسب إدماج تفوق 40% لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية أغادير فمنذ الدخول الفعلي لسريان الاتفاقية في 01-04-2007 حين أخذت الجمارك كل الالتزامات لتطبيق الاتفاقية على أرض الواقع بالنسبة للبلدان الأربعة فخلال السنة الأولى من تفعيل الاتفاقية زادت صادرات هذه البلدان في ما بينها بنسب كبيرة، حيث ارتفعت صادرات مصر بنسبة 115% وتونس 19% و المغرب 6% وأخيرا الأردن 86% والملاحظ أن هناك تفاوت في حجم الزيادات التي تستأثر بها كل من مصر والأردن وهذا ما يفسر بعض المشاكل التي تعترض هذه الاتفاقية من خلال الإجراءات الجمركية الصارمة والمعقدة التي تصدم المصدرين من وإلى الدول الأعضاء في الاتفاقية.

2-2-3 تأسيس البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

طُرحت فكرة إنشاء البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية منذ سنة 1993 غير أن المشروع جمد بسبب عدم الاتفاق حول تحديد آليات الرقابة الداخلية والخارجية وعدم عقد لقاءات دورية بين محافظي البنوك المركزية و وزراء المالية لدول المجموعة لإيجاد الصيغة النهائية لبعث المشروع الاستراتيجي، ليتم إعادة بعثه في أواخر 2015 والإعلان على تأسيسه من العاصمة تونس من قبل وزراء المالية للدول الخمسة للمغرب العربي الموقعين على النظام الداخلي ومحضر الجمعية العمومية التأسيسية للمصرف المغربي للاستثمار والتجارة والذي اختيرت تونس مقراً رئيسياً له، حيث يقدر رأس مال هذا المصرف بما يعادل 150 مليون دولار أمريكي، حيث ستكون هذه المؤسسة المالية بمثابة القاطرة الاقتصادية للعمل التنموي والاستثماري المغربي حيث سيقدم هذا البنك دعماً للتعاون الاقتصادي المغربي من خلال تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال ودفع عجلة الاستثمارات ودعم المبادلات التجارية البينية بين المجموعة المغربية.

3- متطلبات تفعيل التجارة البينية للمجموعة المغربية:

ينحصر التبادل التجاري بين دول المغرب العربي في قطاعات محدودة جداً حيث يصنف هذا الأخير في خانة المجموعات الاقتصادية الأضعف على الإطلاق في حدود 3% فقط كما يعزى هذا الضعف إلى محدودية التنوع والتشابه في الإنتاج إن لم نقل عوامل الإنتاج ولكن الأمر الأساسي الذي يحول دون الرفع من حجم المبادلات هو غياب اتفاقية للتجارة الحرة مفعلة تجمع بين كل دول المجموعة المغربية ولعل من بين الأسباب غير تلك المعروفة لدى العام والخاص، نجد من الجانب الاقتصادي تلجئ الدول إلى حماية اقتصادها من خلال تقييد التحرير التجاري الذي لم تصل له بعد دول المنطقة في ما بينها حسب هذا المنطق يكون التبادل دائماً لعبة ذات مجموع صفري حيث أرباح طرف تؤدي إلى خسائر الطرف الآخر، وهذه رؤية خاطئة لأسس التبادل الحر وهي رؤية سائدة حتى من طرف الذين يؤمنون بإيجابيات التبادل الحر، لأنهم يترددون في تطبيق مبادئه في جميع الحالات دون استثناءات، نظراً لاعتقادهم أنه في ظل تشابه البنيات الإنتاجية بين الدول فالتبادل الحر لا يمكن أن يكون مفيداً بالنسبة لجميع الأطراف، وهنا لابد أن نرجع إلى النظرية المؤسسة لهذا الطرح للاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو والتي تقول على كل بلد أن

يتخصص في فروع الاقتصاد التي يتوفر فيها على مزايا نسبية تتعلق بالإنتاجية، بعد ذلك يمكن لهذه الدول أن تتبادل بحرية منتجاتها ، وتستفيد من مزايا التخصص،

هذه النظرية صحيحة لكن تفسيرها قد يتم بشكل خاطئ من طرف من يعتقدون أن التبادل التجاري يجب أن يتم بين بلدان مختلفة وحول سلع مختلفة، ولكن وكما أشار إلى ذلك عالم الاقتصاد الأمريكي بول كروغمان الحاصل على جائزة نوبل في 2008 " في غالب الأحيان التبادلات التجارية تتم بين دول لا تتوفر على بنيات إنتاج متشابهة لكنها تتبادل نفس المنتجات " وهذا يظهر جليا في حالة فرنسا وألمانيا اللتان تتبادلان السيارات وأيضا في حالة السويد التي تصدر العلامة "فولفو" وتستورد من ألمانيا علامة "مرسيدس" إذا لا يمكن في أي حال من الأحوال تبرير الإنغلاق التجاري بحجة تشابه المنتجات¹³

ويرى كروغمان أن التبادل التجاري بين دول ذات بنيات متشابهة يبقى مفيدا لجميع الأطراف لأنه يسمح للمنتجين بالاستفادة من حجم السوق الاستهلاكية الأوسع من تلك التي تتوفر عليها السوق المحلية أو الوطنية، وذلك عن طريق ما يسمى بوفرات الإنتاج كما أن المستهلكين سيستفيدون من اختيارات أوسع وأثمان أرخص للسلع وإذا ما أضفنا إلى ذلك عامل التنافسية بين منتجين مدفوعين إلى الابتكار من أجل التميز عن منافسيهم فإن ذلك سيخلق حتما فرصا أكبر وتقسيما جيدا للعمل مما سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم، التحرير التجاري يعني أذواقا جديدة لتلبية رغباتها وأسعار أرخص للمستهلكين حسب كروغمان.

تمثل البلدان المغاربية في شكلها الحالي أسواقا صغيرة نسبيا ومجزأة، في حين يسمح إنشاء سوق إقليمية تضم ما يعادل 80 مليون مستهلك أو يفوق، باستغلال الفوائض، ويجعل المنطقة قطبا مهما لاستقبال الاستثمار، ويرتقب أن يسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والإستراتيجية مع منطقة المغرب العربي في حال اندماجها والتسريع في أول خطوة نحو ذلك في تأسيس السوق المغاربية المشتركة، كما تشر التقديرات أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلدان المغرب العربي يمكن أن يضاعف مستوى التجارة البينية، خمسة أضعاف على الأقل

13- رشيد المجيدي، مقال منشور على موقع منبر الحرية 25-05-2009

<http://minbaralhurriyya.org>

تاريخ الإطلاع: 09-11-2016

- في مقابل ما هي عليه حالياً ولا يتم هذا التوجه إلا إذا أخذت جملة من التدابير والقرارات الاقتصادية والسياسية الصارمة من طرف دول المجموعة يمكن أن نوجزها في ما يلي:
- رفع القيود الجمركية التي تعرقل تدفق البضائع وتحد من التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي، بين البلدان المغاربية فتحفيز الرسوم والضرائب المطبقة على الواردات من شأنه أن يؤدي بصورة تلقائية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الخمسة للمغرب العربي.
 - رفع الحواجز الإدارية والفنية والتي تفرض بشكل تعسفي وليس لها أي أساس قانوني، فهي غالباً ما تعيق حركة التبادل التجاري بين الدول الشريكة.
 - تكريس وتفعيل مفهوم الافضليات التجارية من خلال عقد اتفاق تجاري تفاضلي ثنائي أو متعدد الأطراف بين كل الدول المغاربية دون أي استثناء، حيث يندرج مفهوم الافضليات التجارية ضمن مقارنة تحرير التجارة البينية وتسهيلات التجارة، ويلي الخطوة التي يتم عندها وضع اتفاق بروتكول التعريف الجمركية التفضيلية، ويغطي الاتفاق التجاري التفاضلي بالأساس الجوانب المتعلقة بمنشأ المنتج، قواعد الحماية، التفكيك الجمركي، محاربة الإغراق، التسهيلات التجارية الممنوحة، والتعريف الجمركية والقيود الغير جمركية، وفي الواقع يعتبر العديد من هذه الجوانب حجرة العثرة أمام البلدان المغاربية ولا يمكن حلها إلا بمثل هكذا اتفاق مثل ما أثبتته التجارب الدولية.
 - العمل على تحرير المبادلات التجارية بين دول المجموعة، عبر الإسراع في مرحلة أولى بالتوقيع على مشروع اتفاقية التبادل الحر بين دول المغرب العربي مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات المتعلقة بتعزيز البنية التحتية بدول الاتحاد والإسراع في استكمال البرامج المغاربية ذات الصلة من خلال تكثيف الربط المباشر بالسكة الحديد والطرق السريعة والنقل البحري مع ضمان العبور بين دول المجموعة.

الخاتمة:

إن التجارة البينية لدول المغرب العربي هي الأضعف إقليمياً ودولياً كما أشرنا إلى ذلك، رغم الإمكانيات و الفرص التي تتمتع بها المنطقة، في الواقع ظلت المجموعة المغاربية المؤسسة لاتفاقية إتحاد المغرب العربي جامدة مؤسساتياً حيث لم تفعل ولا اتفاقية من ضمن الاتفاقيات السبع وعلى رأسها اتفاقية التبادل الحر بين دول المنطقة رغم أن الدول المغاربية لها علاقة مباشرة بالمنظمة العالمية للتجارة من خلال الانضمام إليها أو السعي للانضمام إلى هذه الهيئة وهذا من المفروض أن يسهل المهام ويزيل العقبات

وكأول خطوة للاتجاه نحو كيان اقتصادي مغاربي كان ولا بد العمل بنظام الأفضليات التجارية فالاتفاق التجاري التفاضلي من شأنه ان يحل جملة من المشاكل التي تشكل من تضارب السياسات التجارية بين الدول هذا من الجانب المؤسساتي ومن الناحية الاقتصادية على دول المنطقة أن تسعى إلى تحقيق ثلاثة أسباب تعمل على دفع حركية التجارة البينية بين دول المغرب العربي ورفع معدلات الاستثمار بها وهي أن تتوجه هذه الاقتصاديات إلى تحقيق التكامل في المنطقة ، زيادة التنوع في الإنتاج، والاتجاه نحو التدويل، فزيادة التكامل مرتبط بالانفتاح والتحرير ورفع كل القيود على حركية التجارة وتدفق الاستثمار فمن خلال إزالة الحواجز أمام التجارة البينية مما سيسمح بتدفق السلع والخدمات مما سيتيح فرصاً لا حصر لها في سوق تغطي أكثر من 80 مليون مستهلك، أما النقطة الثانية المتعلقة بزيادة التدويل مرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية المغاربية المحلية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن له ان تدخل التدويل من بوابة المنطقة المغاربية من خلال اكتسابها لحصص سوقية في المنطقة المغاربية في وضع يساعد على زيادة الصادرات إلى هذه الدول قد تتحول إلى استثمارات في المستقبل ولا يتأتى هذا التدويل إلا بتحقيق التنوع في الإنتاج الذي من الممكن أن تساهم فيه سهولة تنقل عوامل الإنتاج من وإلى دول المجموعة وهذه الأسباب الثلاثة مجتمعة كفيلة برفع مستويات التبادل التجاري والنمو الاقتصادي في المنطقة و لا يمكن ان تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية لصناع القرار في المنطقة وحسمت قواعد الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية بالعلاقة رابع رابع.

قائمة الهوامش و المراجع:

1. خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1 عمان 2006 ص 38 .
2. الموسوعة الإلكترونية، موقع ويكيبيديا على الشبكة الالكترونية.
3. نشرة الإحصائيات والتعاونيات في المغرب، 2008 ص 15
4. الحسن عاشي، الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مقال منشور بيومية الحياة اللبنانية 12 فيفري 2012.
5. مصطفى القلعي، الاتحاد الأوروبي يتلع اتحاد المغرب العربي، مقال منشور يوم 13-05-2016 على موقع يومية العرب الصادرة في
6. فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، الموقع الالكتروني: <http://revues.univ-ouargla.dz> تاريخ الإطلاع 25-10-2016
7. بشير مصيطفى، نحو إتحاد اقتصادي مغاربي، مقال منشور في يومية الحياة اللندنية بتاريخ 13-05-2015. ، تاريخ التصفح 21-11-2016.
8. عبد الفتاح الصادقي، محمد لبيب، جريدة الأعلام، موقع ستار تايمز. <http://www.startimes.com>
9. تقرير المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي لسنة 2010 .
10. مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28 - أوت 2015 ص 15
11. رشيد المجيدي، مقال منشور على موقع منبر الحرية: <http://minbaralhurriyya.org> تاريخ الإطلاع: 09-11-2016
12. المادة 1 والمادة 2 من الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس الجريدة الرسمية العدد 12 ص 04.
13. الموسوعة الإلكترونية، موقع ويكيبيديا على الشبكة الالكترونية.

14. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، الجزائر 2009.
15. التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2014.
16. موقع البنك العالمي:

www.worldbank.org/trade